العدد (1989) السنة الثامنة - الأربعاء (15) كانون الاول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الإعلان عن إقامة تجمع صناعي في الفرات الأوسط

□ بابل / إقبال محمد

قال الدكتور ثامر الغضبان رئيس هيئة المستشارين في مجلس الوزراء إن القريب العاجل سيشهد نقلة نوعية في التشريعات والقوانين التي تنضم مفاصل الاقتصاد بما يساعد على خلق بيئة عمل نهضوية من خلال تفعيل قوانين حماية المستهلك وتنظيم الاستيراد وإنهاء فوضى السوق.

وأكد خلال لقائه برئيس وأعضاء غرفة صناعة بابل وعدد من صناعيي الفرات الأوسط على استقرار السوق العراقية والتعريفة الكمركية والاستيراد المبرمج وان يأخذ المصرف الصناعي دوره الفاعل في دعم الصناعيين وتوفير الدعم المالي لمشاريع القطاع الخاص .

من جانبه أعلن المهندس عامر محمود جابك رئيس غرفة صناعة بابل ان اللقاء تمخض عن استحصال الموافقات الرسمية لإقامة تجمع صناعي بالفرات الأوسط الذي يضم صناعيي محافظات النجف وكربلاء والسماوة والديوانية وبابل.

وأضاف أن التجمع يتمتع بكافة صلاحيات الاتحاد العام للصناعات العراقية الإدارية والقانونية لافتاً الى ان التجمع سيأخذ دوره من خلال مجلس ادارته واللجان الفرعية في بناء علاقات طيبة مع الدوائر الحكومية ومنح الصناعيين والقطاع الخاص فرص اكبر للمشاركة في بناء المشاريع وإعادة تأهيل القائمة منها وإيجاد شراكة حقيقية للنهوض بعجلة الصناعة التي توقفت بعد الإغراق السلعي وضعف الدعم المالي مما اسهم في تراجع المنتوج المحلي مقابل المنتوج والسلع الأجنبية.

وبينّ ان ٨٠٪ من مصانع ومعامل القطاع الخاص متوقفة كلياً أو جزئياً نتيجة تلك الأسباب داعياً الحكومات المحلية لوقفة جدية في إعادة الحياة للصناعات العراقية المختلفة ودعم السوق المحلية بالمنتوج الوطني.

المالية تطلق ١١١ مليار دينار ضمن موازنة البترو دولار في كركوك

□ كركوك / وكالات

أطلقت وزارة المالية الدفعة الأولى من موازنة مشروع البترو دولار الخاص بالمحافظة بمبلغ قدره ١١١ مليار دينار، "نحو ٩٣ مليونا و٢٥٠ ألف دولار"، متوقعة أن تصل حصة المحافظة من المشروع العام الحالي إلى ٣٠٠ مليار دينار. وقال محافظ كركوك عبد الرحمن مصطفى لـ"السومرية نيوز"، إن "المالية أطلقت الدفعة الأولى من مشروع البترودولار للمحافظة والبالغة ١١١مليار دينار"، مؤكدا أن "الوزارة أعلمتنا بإطلاق المبلغ وسوف نتسلمه خلال الفترة المقبلة، وأضاف مصطفى أن "المبالغ المخصصة للمحافظة ولغاية شهر آب من العام الحالي وصلت إلى ٢١١ مليار دينار عراقي"، مشددا على أن "هذه الأموال سننفذ من خلالها مشاريع إستراتيجية لتطوير المدينة التي عانت كثيرا من الإهمال في الماضي"، حسب قوله.

يذكر أن محافظة كركوك تلقت نحو ١١٥ مليار دينار من ميزانية تنمية الأقاليم المخصصة لها للعام الحالي ٢٠١٠، فيما يؤكد المسؤولون على أن تلك المبالغ لا تسد كلفة تنفيذ أي مشروع استراتيجي في المحافظة التي عانت التهميش والحرمان في الفترات الماضية على الرغم من غناها باحتياطات كبيرة من النفط.

بغية معرفة حجم التبادل التجاري

تجار يطالبون بفتح مكاتب للغرف التجارية في المنافذ الحدودية

□ واسط / وكالات

دعا تجار إلى ضرورة فتح مكاتب تجارية تمثل عددا من الغرف التجارية في المنافذ الحدودية سعياً لمعرفة حجم التبادل التجاري بين العراق ودول الجوار.

وطالبت غرفة تجارة محافظة واسط بافتتاح مكتب لتمثيلها في منفذ زرباطية الحدودي مع إيران الذي حالت الهيئة العامة للمنافذ الحدودية دون افتتاحه، فيما أكد عدد من التجار أهمية هذه الخطوة في معرفة حجم الصادرات والواردات والتغلب على المشاكل التي تقع على الحدود.

وقال رئيس غرفة تجارة محافظة واسط محمد ضياء حسين لـ"السومرية نيوز"، إن "الغرفة تسعى إلى افتتاح مكتب لتمثيلها في منفذ زرباطية الحدودي مع إيران بهدف معرفة حجم الصادرات والواردات من البضائع والسلع المختلفة الداخلة والخارجة عبر المنفذ، وتزويد الهيئات المعنية بها بما يحدد مدى الحاجة لهذه السلعة أو تلك، فضلاً عن حل الخلافات والمنازعات التي تحصل عادة بين تجار البلدين".

وأوضح حسين أن "وجود مثل هذا المكتب يعد من مهام غرف التجارة"، مضيفاً أن "الغرفة استحصلت موافقات الحكومة المحلية لافتتاح المكتب، لكنها واجهت عراقيل من قبل الهيئة العامة للمنافذ الحدودية، التي ردت الطلب بحجة تقليص أعداد المكاتب المفتوحة في المنافذ الحدودية".

من جهتهم، رحب عدد من تجار المحافظة بالسعي لافتتاح مكتب لغرفة التجارة في منفذ زرباطية الحدودي، معتبرين أن وجوده ضروري ويوفر جهدا كبيرا على التجار وإدارة المنفذ في آن واحد.

وقال أحد تجار المواد الإنشائية ويدعى أبو علي إن "تمثيل غرفة التجارة في المنفذ الحدودي يعتبر حاجة ملحة في الوقت الحاضر، لأنه يساعد التجار في حل الكثير من المشكلات ومنها مشكلة التأخير".

وأضاف أبو علي في حديث لـ"السومرية نيوز"، أن "وجود ممثل لغرفة التجارة في المنفذ يشعرنا بأن المنظومة المؤسساتية المعنية بالعمل التجاري قريبة منا، ومهتمة بشؤون تجار المحافظة"، مطالباً بـ"افتتاح المكتب بأسرع وقت ممكن".

بدوره، شدد تاجر آخر يدعى علي محسن على "ضرورة أن تتواجد في المنفذ جهة معنية تطلع تفصيلياً على حجم التبادل التجاري لمعرفة نوع الواردات والصادرات التي تتم بين تجار البلدين، وبالتالي ضمان السيطرة المحلية على السوق وعدم إغراقها بالسلع والبضائع من غير وجود آلية مدروسة لتصريفها".

وأشار محسن في حديثه لـ"السومرية نيوز" إلى أن "البيانات، التي يمكن أن يحصل عليها المكتب بهذا الخصوص، ستتيح فرصة للمستثمرين لمعرفة تحريك استثماراتهم بالاتجاه الصحيح وفقا للحاجة المحلية".

وأسست غرفة تجارة واسط في العام ١٩٦٨، وينتمي إليها حالياً أكثر من ألفي تاجر، مصنفين وفقاً للقانون إلى خمسة أصناف بحسب الكفاءة المالية والنشاط التجاري.

يذكر أن منفذ زرباطية شهد العام الماضي إنشاء ساحة كبيرة للتبادل التجاري شيدت وفقاً لأحدث المواصفات وعلى مساحة كبيرة، بحيث أنها تستقبل عدداً كبيراً من الشاحنات التي تنقل الحمولات دفعة واحدة، وتحتوي الساحة المذكورة على مختبرات لفحص نوعية البضائع ومجموعة سيطرة وإدارة و مرآب انتظار داخلي وميزان جسري لقياس حمولات الشاحنات، إضافة إلى أبراج للمراقبة وسياج خارجي يحيط بالساحة نفسها.

ويعد المنفذ المذكور من أهم منافذ العراق التي تربطه مع إيران من جهة الشرق، ويشهد عملية نشيطة لتبادل البضائع بين تجار البلدين، إضافة إلى تدفق أعداد كبيرة من الزوار الإيرانيين وآخرين من جنسيات مختلفة قادمين لزيارة العتبات المقدسة في العراق، فضلا عن الزوار العراقيين المتوجهين إلى إيران.

احتياطيات البنك المركزي والدينار

□ د . أحمد ابريهي علي

يرتبط تزايد احتياطيات البنك المركزي بعملية تمويل الإنفاق الحكومي الداخلي بالإصدار النقدي ونمو كتلة السيولة المحلية. ويمثل الجزء من الإنفاق الحكومي الممول عن طريق زيادة الاحتياطيات إضافة إلى صرفة للطلب الكلي، ويزاول ضغوطا تضخمية أهملت العناية بها، وتستحق لوحدها معالجة مستفيضة لا يتسع لها المجال الآن. ونريد في هذه المقالة إلقاء الضوء على كيفية تكوين احتياطيات البنك المركزي وبالعلاقة مع سعر الصرف. لا ادري لماذا يتجنب الوعي الاقتصادي في العراق النظر إلى حقيقة الإيراد النفطي بأنه عملة أجنبية تنحصر وظيفتها في تمويل الاستيرادات الخاصة والعامة ونفقات خدمة الدين الأجنبي.

ويتراكم الفائض من العملة الأجنبية، خارج العراق لدى الاحتياطي الفدرالي في نيويورك وبنوك مركزية ومؤسسات مالية دولية عالية الجدارة الائتمانية. والارتباط بين إيراد النفط واحتياطيات البنك المركزي غاية في البساطة.

إذ تبيع وزارة المالية عملة أجنبية للبنك المركزي لشراء الدينار العراقي من اجل تغطية إنفاقها الداخلي، والمبلغ الديناري المدفوع للمالية هو العملة الأجنبية المحولة للبنك مضروبة بسعر الصرف.

والبنك المركزي بدوره يبيع للقطاع الخاص من تلك العملة الأجنبية بمقدار ما يطلب، وبذلك فأن الفرق بين العملة الأجنبية التي يتسلمها البنك من المالية وما يبيعه منها للقطاع الخاص يتراكم في حسابات البنك خارج العراق ويطلق عليه الاحتياطيات الدولية للبنك المركزي. والمسألة الجوهرية في النظام المالي للعراق، وعلى فرض استمراره، والتي ستحكم المسار الاقتصادي في العقدين القادمين على الأقل، هي أن الحكومة لا تستطيع الحصول على الدينار العراقي لتمويل إنفاقها الداخلي إلا أن تشتريه بالعملة الأجنبية من البنك المركزي، وبالضبط مثلما لا تستطيع الحصول على اليورو إلا أن تدفع مبلغا معادلا بالدولار.

أما فرص الاقتراض بالدينار من المصارف العراقية والجمهور فهي محدودة ولتسديد تلك القروض لا مفر من العودة إلى البنك المركزي وشراء الدينار بالدولار.

ومبالغ العملة الأجنبية التي تتخلى عنها المالية للبنك المركزي محكومة بحجم إنفاقها الداخلي، ولا خيار لها في ذلك. ولان القطاع الخاص لا يستطيع شراء كل ما يصل إلى البنك من عملة أجنبية تستمر احتياطيات البنك المركزي بالتزايد وقد بلغت ٥٠ مليار دولار.

إن هذا المقدار من العملة الأجنبية ليس فائضا عن احتياجات الاقتصاد العراقي كي يستثمر في الخارج. لكن هذه النتيجة حتمية في ظل النظام المالي الحالي للعراق والذي لا يسمح باستيعاب المورد النفطي حتى بالأشكال الحالية للتصرف ناهيك عن استيعابه بكفاءة.

ولكن لماذا يكون طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية اقل مما يصل إلى البنك المركزي من وزارة المالية بحيث تستمر الاحتياطيات في التزايد؟ هل لان طلب القطاع الخاص قليل أم أن مبيعات الوزارة من العملة الأجنبية ضخمة نسبيا؟ الجواب كلاهما، لان النشاط الإنتاجي والاستثماري للقطاع الخاص ضئيل فينعكس على بنية الاستيرادات التي تكاد تنحصر في المنتجات تامة الصنع بصفة عامة وفي النطاق الاستهلاكي على الأكثر. أما الحكومة فأن إنفاقها الداخلي كبير نسبة إلى دخل القطاع الخاص والأول يعني مبيعاتها من العملة الأجنبية إلى البنك المركزي والثاني يحدد مشتريات القطاع الخاص منها.

ولو فرضنا أن البنك المركزي قرر عدم زيادة احتياطياته الدولية وأصر على تصريف كل ما يرده من عملة أجنبية إلى القطاع الخاص فيلزمه تخفيض سعر صرف العملة الأجنبية، أي رفع سعر صرف الدينار إلى مستويات عالية، عسى أن يزداد طلب القطاع الخاص ويمتص الفائض.

وهذا الإجراء غير سليم من الناحية الاقتصادية لان سعر صرف الدينار مرتفع فالدولار بسعر ١١٧٠ دينارا أصبح رخيصا جدا لان الدينار فقد الكثير من قوته الشرائية بين عام ٢٠٠٣ عندما كان سعر الصرف ١٥٠٠ دينار للدولار والوقت الحاضر.

وان رفع سعر الدينار يؤدي إلى قتل القطاع الإنتاجي وتوقف الاستثمار في الصناعة وغيرها من الأنشطة السلعية، ويتجه الاقتصاد العراقي نحو بنية ريعية صرفة: نفط خام وخدمات، وهو ما تحقق الآن بسبب الإصرار على رفع سعر صرف الدينار رغم تراكم آثار التضخم وانعكاسها في تكاليف الإنتاج المحلي، آخذين بالاعتبار المستوى المنخفض للإنتاجية مقارنة بالكلفة الأجرية لوحدة المنتج.

وهو غير مقبول، من زاوية المالية العامة إذ سوف تحتاج الحكومة عملة أجنبية بمقادير اكبر لتمويل الحجم نفسه من الإنفاق الداخلي وبذلك تواجه عجزا فعليا، فتضطر إلى الاقتراض من الخارج لشراء الدينار العراقي من البنك المركزي.

وحتى لو انخفض سعر صرف الدولار أي ارتفعت قيمة الدينار تجاه الدولار، فمن غير المتوقع زيادة طلب القطاع الخاص على العملة الأجنبية حتى استيعاب كامل العرض لتستقر احتياطيات البنك المركزي عند مستوياتها الحالية.

لقد أغفلت المناقشات التي دارت حول احتياطيات البنك المركزي في الأروقة الرسمية وحتى في الوسط الأكاديمي ابسط العلاقات المتعارف عليها في سوق الصرف. وهي أن احتياطيات السلطة النقدية لا تتزايد إلا لوجود عرض زائد من العملة الأجنبية عن الطلب بموجب سعر الصرف السائد، وان هذا العرض الزائد يزاول ضغطا لرفع قيمة العملة الوطنية ولذلك تقتطع البنوك المركزية العرض الزائد وتراكمه في احتياطيات متزايدة لكبح ارتفاع سعر عملتها الوطنية.

كان البنك المركزي مشتريا للعملة الأجنبية منذ عام ٢٠٠٣ ولحد الآن ولذلك كان دوره في سوق الصرف مانعا لارتفاع سعر صرف الدينار. على عكس الانطباع السائد تماما. ومن غير المنطقي القول إن احتياطيات البنك المركزي ساعدت الدينار العراقي وهي تتزايد. وفي الحقيقة هي ليست مستهدفة لتكون ٤٠ أو ٥٠ مليار دولار بل تراكمت بالمحصلة لتيارين: عملة أجنبية من وزارة المالية وطلب عليها من القطاع الخاص. ولكن هل هذا يعني أن الاحتياطيات لا وظيفة لها؟ بل لها وظيفة في حالة انقطاع المورد النفطي أو نزوله إلى مستويات بالغة الانخفاض وعندما يسوء الوضع الاقتصادي فسوف يتغير السياق السياسي والإطار التشريعي ليسمح بالانتفاع من الاحتياطيات. وفيما عدا ذلك فان الحكومة وطالما لديها مورد نفطي أو تقترض من الخارج، وهي مضطرة للحصول على الدينار بالعملة الأجنبية، فسوف تصل إلى البنك المركزي مقادير منها تكفي لطلب القطاع الخاص. أي من المستبعد أن تظهر الحاجة لاستخدام الاحتياطيات في الاستجابة لطلب القطاع الخاص بحسب الثوابت الحالية للنظام المال – النقدي في العراق.

ولكن لأن هذا الكلام لا يبدو مناسبا في مجتمع اعتمد على إضفاء صفة قطعية مسبقة على المفردات، فاختار الوسط الرسمي بل والأكاديمي أيضا القول إن احتياطيات البنك المركزي ازدادت من لاشيء إلى ٥٠ مليار دولار لتدعم الدينار العراقي ولولاها لكان نصيب الدينار الانهيار بينما في الواقع كان العكس تماما هو الصحيح.

من المهمات الكبرى أمام السلطة المالية والتي عليها واجب النهوض بها هي:

أولا: أن تبين كيفية التصرف بالمورد النفطي عند عرض الموازنة للمناقشة والتصويت عليها.

ثانيا: وهذا يتطلب بيان إنفاقها بالعملة الأجنبية أي مستورداتها ومدفوعاتها الخارجية وماتبيعه للبنك المركزي للحصول على عملة عراقية.

ثالثا: أن تسعى لتوسيع طاقة الاقتصاد العراقي لاستيعاب المزيد من الإنفاق دون ضغوط تضخمية وهذا يتطلب برنامج لإزالة الاختناقات وتوفير قدرات إضافية لإنتاج السلع والخدمات ذات الطابع المحلي، أي غير المتاجر بها، وان ينفذ هذا البرنامج بوتيرة أسرع من نمو الإيراد النفطي.

رابعا: أن تضمن استخدام الجزء الأكبر من المورد النفطي لتنمية الاقتصاد العراقي من خلال استيراداتها ومدفوعاتها الخارجية واستيرادات القطاع الخاص.

خامسا: أن تعيد النظر بمنظومة العلاقات فيما بين العمليات المالية والنقدية بحيث لا يستنسخ العراق نموذج الاقتصاد الخليجي، لان استثمار أموال النفط العراقي في الخارج تحت أية ذريعة يعد خسارة تنموية لابد أن تتجنبها السياسة الاقتصادية، في الوقت الحاضر والأمد المنظور. ولكي نتجنب إغراء القارئ بفهم أحادي الجانب نذكر أن البلدان النفطية مثل السعودية والكويت، وحتى عمان، أيضا لديها فوائض تتراكم ولا تستطيع استيعاب كل المورد النفطي، بل أن نسبة الاستيرادات إلى موارد النفط السنوية في العراق هي أعلى مما في السعودية والكويت. وروسيا راكمت احتياطيات دولية تجاوزت ٤٥٠ مليار دولار. وتوجد بلدان غير نفطية تحافظ على فائض مستمر في ميزانها التجاري وتراكم احتياطيات ومنها الصين وتايوان وهونكونغ وكوريا الجنوبية.

ان الإجراءات الحاكمة لبيع العملة الأجنبية للقطاع الخاص بحاجة إلى تطوير بعد مرور سبع سنوات على اعتمادها. ويتوقف الأمل في اكتمال سوق الصرف في العراق ونضجه على مدى استعداد الأطراف ذات العلاقة لفحص هذه العملية بمهنية تسمح بترصين العلاقات المالية الدولية للقطاع الخاص والارتقاء بالعمل المصرفي والصيرفة المركزية معا".

■ نائب محافظ البنك المركزي العراقي

خلافات سياسية ترجئ تشكيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار

□ الناصرية / حسين العامل

قررت الهيئة العامة لمجلس المحافظة إرجاء تشكيل مجلس إدارة الهيئة إلى وقت لاحق. وذلك لعدم توافق الكتل السياسية الممثلة في المجلس على آلية عرض أسماء المرشحين للهيئة المذكورة.

و قال رئيس مجلس محافظة ذي قار قصي العبادي: إن محافظ ذي قار قدم قائمة بأسماء ١٥ مرشحا من بينهم سبعة مرشحين من القطاع الخاص وثمانية آخرين من القطاع العام بغية انتخاب خمسة منهم لمجلس إدارة هيئة الاستثمار. منوها إلى أن عملية التصويت ستجري في اجتماع لاحق لمجلس المحافظة.

ودعا العبادي رؤساء الكتل في المجلس إلى التوافق بشأن الأسماء وحسم الأمر بأسرع ما يمكن.

من جانبه قال رئيس لجنة التخطيط الاستراتيجي في مجلس محافظة ذي قار احمد الشيخ علي خلال اجتماع مجلس المحافظة: لم يتم التنسيق معنا في عرض بعض الأسماء وما فهمناه أن محافظ ذي قار سيقوم بعرض جميع أسماء المرشحين وليس جزءًا منهم ولهذا طالبنا بتأجيل التصويت.

وأكد الشيخ عدم اعتراضه على أي من المرشحين لمجلس إدارة هيئة الاستثمار كون حق الترشيح مكفول للجميع بحسب القانون. مشيرا إلى انه شخصيا دعا جميع الكتل الممثلة في المجلس إلى تقديم مرشحيها ضمن قائمة المرشحين.

وكان تشكيل هيئة استثمار ذي قار الذي جرى في آب الماضي قد شهد خلافات سياسية بين الكتل الممثلة في مجلس محافظة ذي قار أسفرت عن إعلان كل من كتلة الأحرار وكتلة شهيد المحراب اللتين تضمان ١٢ عضوا من أعضاء مجلس محافظة ذي قارعن انسحابهما من جلسة التصويت على المرشحين لشغل منصب رئيس ونائب رئيس هيئة استثمار ذي قار ومقاطعة أعمال المجلس لعدة أسابيع حيث وصف أعضاء الكتلتين ما جرى بالمحاصصة الحزبية. وفي السياق ذاته ابدى رئيس كتلة الأحرار في مجلس محافظة ذي قار حميد الغزي استعداد كتلته لسحب مرشيحها، إذا كانوا يعيقون تشكيل مجلس إدارة هيئة الاستثمار مؤكدا حرصه على تشكيل فريق عمل منسجم لإدارة الهيئة المذكورة، داعيا في الوقت ذاته إلى عدم اعتماد الطبخات السياسية التي تجري خارج مجلس المحافظة منوها لما حصل من صفقات سياسية بين كتلتين من كتل المجلس لتقاسم منصب رئيس ونائب رئيس هيئة استثمار ذي قار.

وكان محافظ ذي قار طالب كاظم الحسن قد كشف أمام أعضاء مجلس محافظة ذي قار ما حصل من تغييرات في قائمة أسماء المرشحين مشيرا إلى أن التغييرات المذكورة تمت بالتشاور وعلى مدى شهرين بين الكتل السياسية الممثلة في المجلس.

ويتكون مجلس محافظة ذي قار الذي يضم٣١ عضوا من خمس كتل سياسية هي قائمة ائتلاف دولة القانون (١٣) عضوا وتيار الأحرار المستقل (٧) أعضاء وشهيد المحراب والقوى المستقلة (٥) أعضاء وتيار الإصلاح الوطني (٤) أعضاء وحزب الفضيلة الإسلامي يضم عضوين.

بورصة الأسعار

أسعار المواد الانشائية

نوع المادة	الكمية	السعر بالدينار
السمنت العادي	١ طن	١٦٠,٠٠٠
السمنت المقاوم	١ طن	١٧٥,٠٠٠
السمنت الابيض	١ طن	٢٠٥,٠٠٠
الرمل	١٥ م٣	٤٠٠,٠٠٠
الحصى	١٥ م٣	٣٥٠,٠٠٠
الطابوق	٤٠٠٠ طابوقة	٨٠٠,٠٠٠
شيش ١/٢ انج	١ طن	٧٠٠,٠٠٠
كاشي عراقي	قطعة واحدة	١,٠٠٠

جدول باسعار الفواكه والخضراوات

المادة	السعر بالدينار	المادة	السعر بالدينار
برتقال عراقي	١٥٠٠	خيار	٧٥٠
برتقال مستورد	١٥٠٠	طماطة	٧٥٠
ليمون عراقي	٤٠٠٠	فلفل	١٠٠٠
ليمون مستورد	١٠٠٠	باذنجان	١٠٠٠
رمان	٧٥٠	شجر	٧٥٠
لالنكي	١٠٠٠	بصل بانواعه	٧٥٠
تفاح	١٥٠٠	بطاطا	٧٥٠
موز	١٠٠٠	باميا	٣٠٠٠
رقي	٥٠٠	نارنج	١٠٠٠
بطيخ	٥٠٠		

اسعار اللحوم

المادة	الكمية	السعر
١- العراقية		
دجاج	١ كغم	٣,٧٥٠
لحم	١ كغم	١٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٦,٠٠٠
٢- المستوردة		
لحم هندي	١ كغم	٣,٥٠٠
لحم هندي مراد	١ كغم	٥,٠٠٠
دجاج برازيلي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج برازيلي مراد	١ كغم	٣,٥٠٠
افخاذ امريكي	١ كغم	٢,٥٠٠
دجاج كفيل	١ كغم	٤,٠٠٠
سمك	١ كغم	٢,٥٠٠

اسعار السكائر (كَلوص)

اسبين	٦,٠٠٠
بن	٣,٥٠٠
ميامي	٤,٠٠٠
غمدان	٣,٧٥٠
دفدوف	١٠,٥٠٠
دنهل	١٦,٠٠٠
كَلواز	٥,٧٥٠
جيتانز	٧,٥٠٠

أسعار العملات مقابل الدينار العراقي

العملة	السعر بالدينار	العملة	السعر بالدينار
يورو	١٤٦٠	دينار اردني	١٦٠٠
دولار امريكي	١١٨٠	ريال سعودي	٣٤٠
جنيه استرليني	١٨٦٠	درهم اماراتي	٣٦٠
ين ياباني	١٥	ليرة سوري	٢٣
دينار كويتي	٣٩٠٠	ليرة لبنانية	١
تومان ايراني			

اسعار المواد الغذائية

المادة	الكمية	السعر بالدينار
طحين صفر عراقي	٥٠ كغم	٤٧,٠٠٠
طحين صفر اماراتي	٥٠ كغم	٤٢,٠٠٠
رز عنبر عراقي	٥٠ كغم	٦٥,٠٠٠
رز اميركي	٥٠ كغم	٢٣,٠٠٠
رز هندي	٣٩ كغم	٤٧,٠٠٠
دهن طعام	١٥ كغم	٢٠,٠٠٠
زيت	١ لتر	١,٥٠٠
سكر	٥٠ كغم	٥٠,٠٠٠
شاي	١ كغم	٤,٠٠٠
شاي الوزة	٤/١ كغم	١٧٥٠
شاي تفاحة	٤/١ كغم	١٥٠٠
شاي عطور	٤/١ كغم	١٥٠٠
معجون طماطة	١ كغم	٢٥٠٠